

# التطورات الاقتصادية الدولية

### نظرة عامة

تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة اقتصادية هي الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، ظهرت تبعاتها بشكل واضح اعتباراً من منتصف 2008، ولقد تحول أداء الاقتصاد العالمي من فترة نمو في الأعوام القليلة الماضية إلى ركود خلال عام 2008. وانخفض معدل النمو الحقيقي من 5.2 في المائة عام 2007 إلى 3.2 في المائة عام 2008. وعلى مستوى الدول المتقدمة، انخفض معدل النمو في جميع هذه الدول بما فيها منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة من 2.7 في المائة عام 2007 إلى 0.9 في المائة عام 2008. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فإن تأثيرها بتلك الأزمة كان أقل حدة حيث انخفض معدل النمو فيها من 8.3 في المائة عام 2007 إلى 6.1 في المائة عام 2008.

وقد صاحب تباطؤ النمو في العالم ارتفاع معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى على حد سواء. وقد أدى انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى انخفاض نمو حجم التجارة العالمية من 7.2 في المائة في عام 2007 إلى 3.3 في عام 2008.

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى إلى 4472.3 مليار دولار في عام 2008 مقابل 4130.3 مليار دولار في عام 2007، إلا أن خدمة الدين كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات تراجعت خلال عام 2008. واستمرت الاحتياطيات الخارجية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في النمو رغم الأزمة المالية حيث ارتفعت من 4329.4 مليار دولار في عام 2007 إلى 5179.8 مليار دولار في عام 2008.

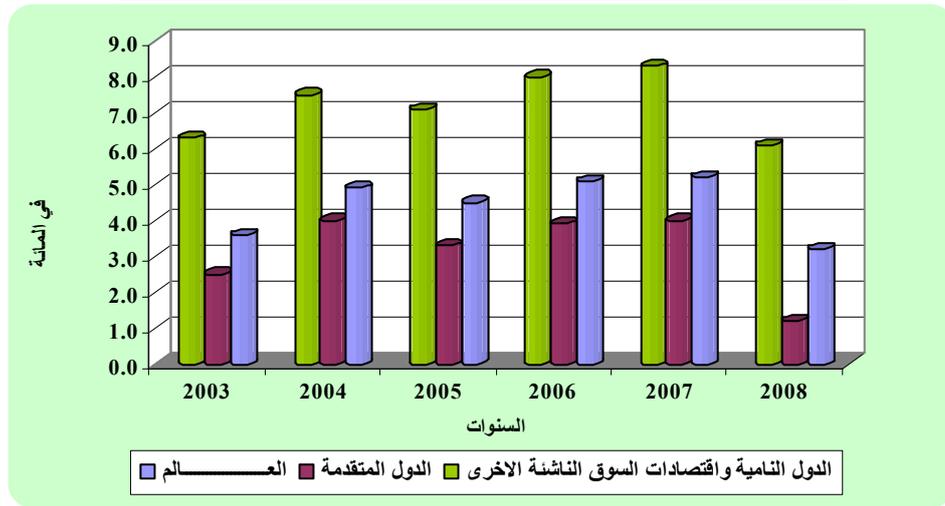
أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة الرسمية، فقد عمدت السلطات في الدول المتقدمة في ظل الأزمة المالية إلى تخفيض أسعار الفائدة الرسمية، وكان هذا الانخفاض أكثر حدة في الولايات المتحدة، حيث تراجعت أسعار الفائدة الرسمية فيها من 5.3 في المائة في 2007 إلى 3 في المائة في 2008، وذلك في الوقت الذي بقيت فيه أسعار الفائدة الرسمية في اليابان على ما هي عليه في عام 2007.

أما بالنسبة لتطورات أسعار الصرف، فقد شهد سعر صرف الدولار تراجعاً أمام الين الياباني واليورو، في حين حقق ارتفاعاً طفيفاً أمام الجنية الإسترليني خلال 2008.

## نمو الاقتصاد العالمي

سجل أداء الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup> انخفاضا خلال عام 2008، حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 3.2 في المائة مقابل 5.2 في المائة في عام 2007. ويعزى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد انخفضت في الدول المتقدمة من 2.7 في المائة في عام 2007 إلى 0.9 في المائة خلال عام 2008، كما انخفضت معدلات النمو في الدول المتقدمة الأخرى من 4.7 في المائة إلى 1.6 في المائة، وفي الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 8.3 في المائة إلى 6.1 في المائة، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الثلاث الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل (1).

الشكل (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية  
2008-2003



المصدر : الملحق (1/1).

بالنسبة للدول المتقدمة<sup>(2)</sup>، انخفض معدل النمو الاقتصادي بدرجات متباينة في جميع الدول والمجموعات الفرعية . فقد انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة من 2.0 في المائة في عام 2007 إلى 1.1 في المائة في عام 2008، ويعزى ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الحقيقي، فبالرغم من أن الأزمة تعود جذورها إلى التوسع المصرفي المفرط لتمويل العقارات في الولايات المتحدة، إلا أنها تحولت إلى أزمة مالية عالمية أثرت على مستوى التشغيل والتجارة الخارجية ومن ثم على معدل نمو الناتج الحقيقي، الإطار رقم (1).

(1) صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي : أبريل 2009.

(2) تشمل الدول المتقدمة في " آفاق الاقتصاد العالمي : أبريل 2009 " الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

## الإطار رقم (1)

### التطورات في الأزمة المالية العالمية

تحولت أزمة الرهن العقاري (أزمة الائتمان كما كانت تعرف في بادئ الأمر) في الولايات المتحدة، والتي ابتدأت في يوليو (تموز) 2007، إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية في الربع الأخير من عام 2008. وتعود جذور الأزمة المالية العالمية إلى التخفيف التدريجي للقيود والضوابط التي تحكم العمل المصرفي وعمل المؤسسات المالية الأخرى في الولايات المتحدة بدءاً من نهاية الثمانينات.

عمل النظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة بدءاً من نهايات العام 2001 على إتباع سياسة نقدية توسعية بهدف زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية. وقد أدت زيادة السيولة في الأسواق، بالإضافة إلى زيادة فترة السماح للقروض لتتراوح بين عامين وثلاثة أعوام، إلى توسع المصارف في منح القروض العقارية. وقد تنافست المصارف التجارية في اجتذاب المقترضين في مجال الإقراض السكني إلى درجة أنها تخلت عن أحد الشروط الأساسية في منح القروض وهو قدرة المقترضين على سداد أقساط القروض والفوائد، حيث عوّلت المصارف التجارية على كون المساكن مرهونة لديها. وبذلك نشأ ما أصبح يعرف بالإقراض العقاري ذي الجدارة الائتمانية الضعيفة Subprime Mortgage. وقد قامت مصارف الاستثمار بشراء هذه القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة من المصارف التجارية، وعمدت إلى إصدار أوراق مالية مدعومة بهذه القروض العقارية وشهادات رهون هذه العقارات. وقد قامت مصارف الاستثمار بتسويق هذه الأوراق المالية ذات المخاطر المرتفعة في مؤسسات مالية مختلفة في الولايات المتحدة وفي دول عديدة أخرى. كما عملت هذه المصارف على إدراجها ضمن محافظ استثمارية قامت بتأسيسها واستقطاب العديد من المؤسسات المالية والشركات والأفراد للاستثمار فيها. وقد زاد الوضع سوءاً سماح هيئة الأوراق المالية الأمريكية لمصارف الاستثمار في العام 2004 بزيادة نسبة الدين إلى رأس المال من 12 ضعفاً إلى أكثر من 30 ضعفاً. وقد صاحب التوسع في منح القروض السكنية في الولايات المتحدة زيادة الطلب عليها وزيادة أسعارها خلال هذه الفترة.

وفي أوائل العام 2005، بدأ النظام الاحتياطي الفيدرالي بإتباع سياسة نقدية متشددة بهدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، فقام برفع أسعار الفائدة تبعاً حتى وصل سعر فائدة القروض الفيدرالية التي يمنحها للمصارف التجارية إلى 5.25 في المائة في منتصف عام 2007. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أقساط القروض ومنها القروض العقارية، حيث تخضع هذه القروض لأسعار فائدة متغيرة. وقد بدأت حالات التعثر في سداد القروض العقارية في الظهور وازدادت بشكل كبير بحيث أصبحت الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية وشهادات الرهن العقاري ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة تفقد جزءاً من قيمتها بشكل مطرد. وقد أدى انخفاض الطلب على المباني السكنية إلى تراجع أسعارها في السوق الأمريكي بحيث أصبحت القيمة الحالية لقروض المبنى السكني تتجاوز بكثير سعر البيع في السوق مما نجم عنه عدم جدوى الاستمرار بخدمة هذه القروض العقارية من قبل العديد من المقترضين وتفضيلهم التخلي عن منازلهم. وقد تمخض عن هذه التطورات بدء بعض المصارف والمؤسسات المالية العقارية وصناديق الاستثمار وصناديق التحوط بتسجيل خسائر مرتبطة بالرهن العقاري ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة. وقد ازدادت هذه الخسائر بشكل مطرد بحيث تحولت في الربع الأخير من عام 2007 إلى أزمة شح السيولة لدى المصارف التجارية.

واستمرت الأزمة في التفاقم في عام 2008، وواجهت المؤسسات المختصة بالإقراض العقاري في الولايات المتحدة خطر الانهيار، فأفلس بعضها واستحوذت الحكومة على موجودات أهم هذه المؤسسات في سبتمبر 2008. وامتدت الخسائر لتشمل مصارف الاستثمار الأمريكية فأعلن أهم هذه المصارف إفلاسها\*، وتحولت مصارف الاستثمار الرئيسية الأخرى إلى مصارف تجارية كشرط للحصول على دعم مالي حكومي ضمن خطة إنقاذ القطاع المالي والمصرفي في الولايات المتحدة التي بلغت قيمتها 700 مليار دولار.

\* Lehman Brothers Holdings.

وعلى الرغم من ذلك، امتدت الأزمة لتتطال أكبر مجموعة لخدمات التأمين\*\* التي كادت أن تنهار لولا تدخل الحكومة الأمريكية لإنقاذها. كما لحقت خسائر باهظة بعدد من المصارف الرئيسية في عدة دول متقدمة، وتحولت إلى أزمة مالية عالمية تمخضت عن دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد. وقد صاحب هذه الأزمة المالية العالمية تهاوي أسعار النفط وموجات من الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم في غالبية الأسواق العالمية وشح السيولة في القطاع المالي والمصرفي العالمي وصعوبات لتمويل التجارة الدولية وارتفاع مستويات البطالة، الأمر الذي حدا بالعديد من الدول للتدخل في محاولة لإنقاذ انهيار القطاع المالي والمصرفي والحد من المزيد من تراجع في النشاط الاقتصادي. أما دول الاقتصادات الناشئة والتي كانت تعتبر شبه معزولة عن الأزمة، فقد تعرضت هي الأخرى إلى ضغوطات تدهور شروط التمويل.

American International Group (AIG). \*\*

وبالنسبة لمنطقة اليورو، فلم تكن أحسن حالا حيث انخفض معدل النمو من 2.7 في المائة في عام 2007 إلى 0.9 في المائة في عام 2008، ويرجع ذلك إلى التأثير الكبير للأزمة على الدول الأوروبية، فقد تأثرت أوروبا الغربية بالخسائر التي تحملتها مصارفها نتيجة انكشاف استثماراتها في الولايات المتحدة، والآثار الإنكشافية على أسواق الأوراق المالية العالمية والضغط الصعودي على اليورو. أما في المملكة المتحدة، فبعد أن كان اقتصادها أحسن حالا من منطقة اليورو خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أن أداء عام 2008 كان أكثر سوءا من أداء اقتصادات منطقة اليورو، حيث انخفض معدل النمو في المملكة المتحدة من 3 في عام 2007 إلى 0.7 في المائة في عام 2008 .

وفيما يتعلق باليابان، فقد تراجع النمو من معدل نمو موجب (2.4 في المائة) في عام 2007 إلى معدل نمو سالب (-0.6 في المائة) في عام 2008. ويعزى ذلك في جزء كبير إلى الآثار التوسعية والناجمة عن تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. حيث أن الاقتصاد الياباني يعتمد بصورة أوثق على الاقتصاد العالمي في التجارة والاستثمار عوضاً من اعتماده على الطلب المحلي.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى<sup>(3)</sup>، فلم تكن أحسن حالا، فقد انخفض معدل النمو للدول الآسيوية حديثة التصنيع من 5.7 في المائة عام 2007 إلى 1.5 في المائة عام 2008، كما انخفض معدل النمو في استراليا من 4.0 في المائة في عام 2007 إلى 2.1 في المائة في عام 2008.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى<sup>(4)</sup> فقد كانت أحسن حالا حيث استمر الأداء الاقتصادي بشكل جيد، بالرغم من انخفاضه عن عام 2007، حيث بلغ معدل النمو للمجموعة 6.1 في المائة في عام 2008 مقارنة

(3) تضم الدول المتقدمة الأخرى : استراليا، قبرص، الدانمارك، إيرلندا، اسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا، الدول الآسيوية حديثة التصنيع، وهي : هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان، "أفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2009".

(4) يشمل الشرق الأوسط الدول العربية التالية : البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات واليمن، ويضم إيران أيضا.

مع معدل 8.3 في المائة في عام 2007. ورغم أن تلك المجموعة كان يعتقد أنها خارج بؤرة الأزمة بسبب ضعف ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي، إلا أن انخفاض معدل النمو فيها يرجع إلى عدة أسباب، أهمها انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل أثر الأزمة على الدول المتقدمة المصدرة الرئيسية لتلك الاستثمارات، وتراجع تحويلات العاملين إلى الدول النامية، وتعرض الصناديق السيادية للدول النامية إلى الخسائر، وتراجع بعض الدول الصناعية عن تعهداتها بخصوص زيادة المعونات إلى البلدان النامية المتضررة من آثار الأزمة، وتراجع الطلب على صادرات تلك الدول من النفط، والمواد الأولية بفعل تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من العام 2008. ويلاحظ في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية، فقد كانت دول الشرق الأوسط أقل المجموعات تأثراً بالأزمة حيث بلغ معدل نموها المحقق في عام 2008 نحو 5.9 في المائة مقارنة مع 6.3 في المائة في عام 2007. ويرجع ذلك لوجود سيولة مالية متاحة لديها، وكان تراجع معدلات التضخم فيها أحد الآثار الجانبية الإيجابية للأزمة على عدد من دول الخليج العربية، حيث أن انخفاض الائتمان المخصص للتمويل العقاري وتقلص عمليات المضاربة على العقارات ساهم في خفض قيمة العقارات، والتي تمثل نسبة عالية من مكونات احتساب التضخم في هذه الدول.

وبالنسبة للدول النامية الآسيوية<sup>(5)</sup> فقد انخفض معدل النمو من 10.6 في المائة في عام 2007 إلى 7.7 في المائة في عام 2008، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه من أعلى معدلات النمو بين دول العالم خلال عام 2008، ويعزى ذلك بصورة خاصة إلى النمو في كل من الصين والهند، حيث أنهما حققتا معدلات نمو بلغت 9 في المائة و7.3 في المائة على التوالي في عام 2008.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة<sup>(6)</sup> فقد انخفض معدل النمو في هذه الدول من 8.6 في المائة في عام 2007 إلى 5.5 في المائة في عام 2008، ويعود معدل النمو المقبول في هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية، إضافة إلى انتعاش الطلب المحلي بسبب زيادة تدفقات رأس المال الخاص وارتباطها المحدود بالأسواق الرأسمالية العالمية.

وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا<sup>(7)</sup> فقد انخفض معدل نموها إلى 2.9 في المائة في عام 2008 مقارنة مع 5.4 في المائة في عام 2007، وبالنسبة للدول الإفريقية<sup>(8)</sup> فقد بلغ معدل النمو فيها 5.2 في المائة في عام 2008 مقارنة مع 6.2 في المائة في عام 2007. وقد تباين أثر الأزمة على الدول الإفريقية، حيث أثر تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تأثيراً سلبياً على الاقتصادات التي تعتمد على هذه التدفقات في تمويل استثماراتها، ولاسيما استثمارات البنية الأساسية. فعلى سبيل المثال، أجلت غانا وكينيا إصدار سندات سيادية بقيمة بلغت حوالي 800 مليون دولار أمريكي. كذلك فإن تراجع أسعار السلع الأولية يضر بالمصدرين لكنه يفيد المستوردين من تلك الدول، وأخيراً، فإن التحويلات المالية

(5) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات وفيتنام .

(6) تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفيا، منغوليا، روسيا، طاجكستان، كازاخستان، تركمانستان، أوكرانيا وأوزبكستان.

(7) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا وتركيا.

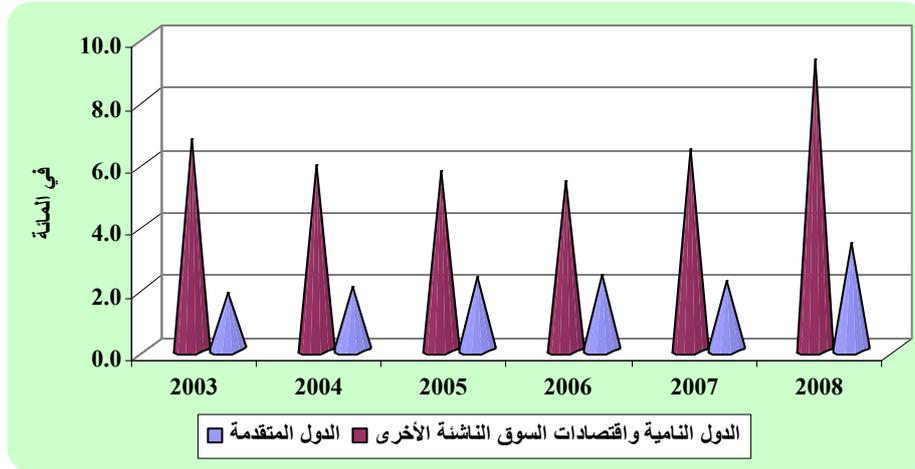
(8) تضم مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الدول العربية التالية: الجزائر، المغرب، تونس، السودان، الصومال، موريتانيا وجيبوتي.

والمعونات الأجنبية إلى أفريقيا التي تبلغ نحو 15 مليار دولار سنويا من المرجح أن تتأثر أيضاً بالأزمة. أما فيما يتعلق بدول نصف الكرة الغربي<sup>(9)</sup> فقد انخفض معدل النمو من 5.7 في المائة في عام 2007 إلى 4.2 المائة في عام 2008، ويعود انخفاض النمو لدول المجموعة إلى انخفاض الطلب المحلي، وبشكل أساسي الاستثمار الخاص، وإلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية الأخرى التي تنتجها بعض دول المجموعة (الإكوادور، فنزويلا وبوليفيا)، خاصة في الربع الأخير من العام 2008.

## التضخم والبطالة

كان من المتوقع انحسار الضغوط التضخمية مع تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2008، فقد شهدت أسعار السلع الأولية انخفاضا حادا عن مستوياتها في عام 2007، كما أن من شأن التباطؤ الاقتصادي احتواء زيادات الأجور وتقليص هامش الربح. إلا أن واقع البيانات يشير إلى ارتفاع معدل التضخم في مختلف الدول في عام 2008 مقارنة بعام 2007، ولهذا الارتفاع ما يبرره في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، حيث أن تراجع أسعار صرف عملات تلك الدول أمام العملات الرئيسية، والتي شهدت ارتفاعاً في الربع الأخير من عام 2008، ساهم في استمرار التضخم بمعدلات مرتفعة في تلك الدول. بالإضافة، لم يكن ارتفاع معدل التضخم متوقفاً، إذ بلغ في الدول المتقدمة 3.4 في المائة في عام 2008 مقارنة مع 2.2 في المائة عام 2007، في حين ارتفع معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى إلى 9.3 في المائة في عام 2008 مقارنة مع 6.4 في المائة في عام 2007، الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية  
2008-2003



المصدر : الملحق (2/1).

(9) تضم مجموعة دول نصف الكرة الغربي دول أمريكا اللاتينية التالية: الأرجنتين، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بليز، بربادوس، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان ودومينيكا، الإكوادور، السلفادور، غويانا، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سورينام، أوروغواي، فنزويلا، وترينيداد وتوباغو.

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت درجة ارتفاع مستوى الأسعار المحلية. ففي مجموعة الدول المتقدمة، شهدت الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان ارتفاعاً في معدلات التضخم من 2.9 في المائة و2.1 في المائة و2.3 في المائة وصفر في المائة إلى 3.8 في المائة و3.3 في المائة و3.6 في المائة و1.4 في المائة خلال عامي 2007 و2008 على التوالي. أما الدول الآسيوية حديثه التصنيع فقد ارتفع مستوى الأسعار فيها، ومن ثم معدلات التضخم لتبلغ 4.5 في المائة في عام 2008 مقارنة مع 2.2 في المائة في عام 2007.

وفيما يتعلق بمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد شهدت دول المجموعة بدون استثناء ارتفاعاً في معدلات التضخم لديها، وذلك في ضوء انخفاض سعر صرف عملاتها وارتفاع العجز في موازنات تلك الدول، من جراء انخفاض أسعار صادراتها من النفط والسلع الأولية.

وبالنسبة للبطالة، فقد صاحب انخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة ارتفاع معدلات البطالة، ويرى البعض أن ارتفاع حجم البطالة سبق نشوء الأزمة وليس إحدى أسبابها. فلقد ارتفع معدل البطالة في الدول المتقدمة من 5.4 في المائة في عام 2007 إلى 5.8 في المائة في عام 2008. أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفض معدل البطالة في الدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا ودول نصف الكرة الغربي ومعظم دول الشرق الأوسط وأفريقيا<sup>(10)</sup>، الملحق (3/1).

## أسعار الفائدة

شهد متوسط أسعار الفائدة خلال العام انخفاضاً في مختلف دول العالم. ففي الولايات المتحدة تم تخفيض أسعار الفائدة الرسمية قصيرة الأجل من 5.3 في المائة في عام 2007 إلى 3.0 في المائة في عام 2008، وذلك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ومن ثم دعم النمو الاقتصادي. وانخفضت أسعار الفائدة في المملكة المتحدة من 5.9 في المائة في عام 2007 إلى 5.8 في المائة عام 2008. وخفضت كندا سعر الفائدة قصير الأجل إلى 3.5 في المائة خلال عام 2008 مقارنة مع 4.6 في المائة في عام 2007، بينما بقي سعر الفائدة قصير الأجل في اليابان عند مستوى 0.7 في المائة، ويعزى ذلك إلى أن السلطات المالية اليابانية كانت حريصة على موازنة مخاطر الانكماش بإمكانية تعزيز التضخم. في حين ارتفع سعر الفائدة قصير الأجل في منطقة اليورو من 4.3 في المائة في عام 2007 إلى 4.8 في المائة في عام 2008. وبالنسبة لتحركات أسعار السوق للفوائد طويلة الأجل، فقد شهدت في غالبيتها انخفاضاً في عام 2008 مقارنة مع عام 2007، الملحق (4/1).

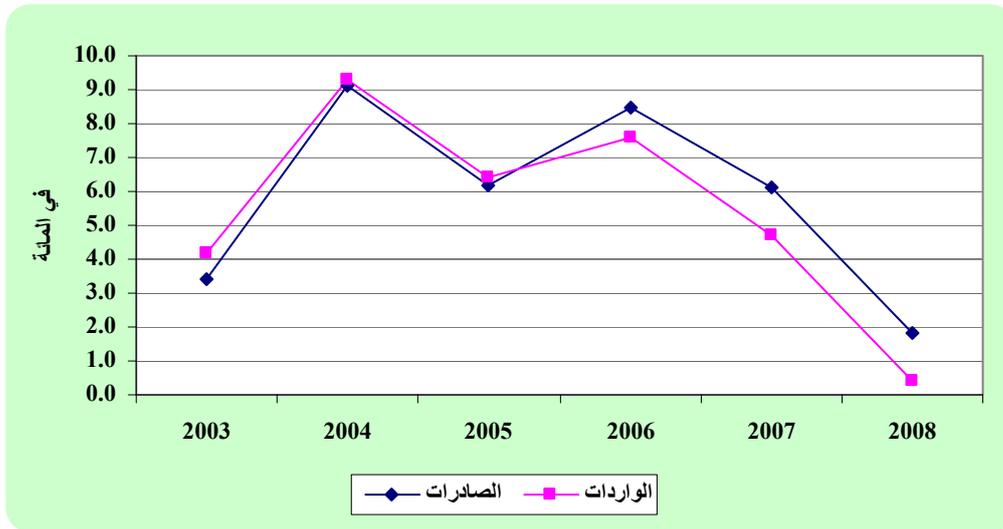
United Nation, World Economic Situation and Prospects 2008, 2009, p 139. <sup>(10)</sup>

## التجارة والمدفوعات

انعكست الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على التجارة العالمية، حيث أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة على نطاق كبير إلى انخفاض طلب تلك الاقتصادات على المواد الأولية والنفط، كما أن الركود الذي بدأ يعتري تلك الاقتصادات أدى إلى انخفاض مستويات الاستهلاك. ولقد قدر هذا الانخفاض في الولايات المتحدة بنسبة 3.1 في المائة، وكما انخفض الإنفاق على السلع المعمرة أيضا بنسبة 14 في المائة، وينعكس هذا بالطبع على التجارة الدولية، فضلاً عن انخفاض أسعار المواد الغذائية والنفط، وبذلك فقد انخفض معدل نمو التجارة العالمية ليلبلغ 3.3 في المائة في عام 2008 مقارنة مع 7.2 في المائة عام 2007.

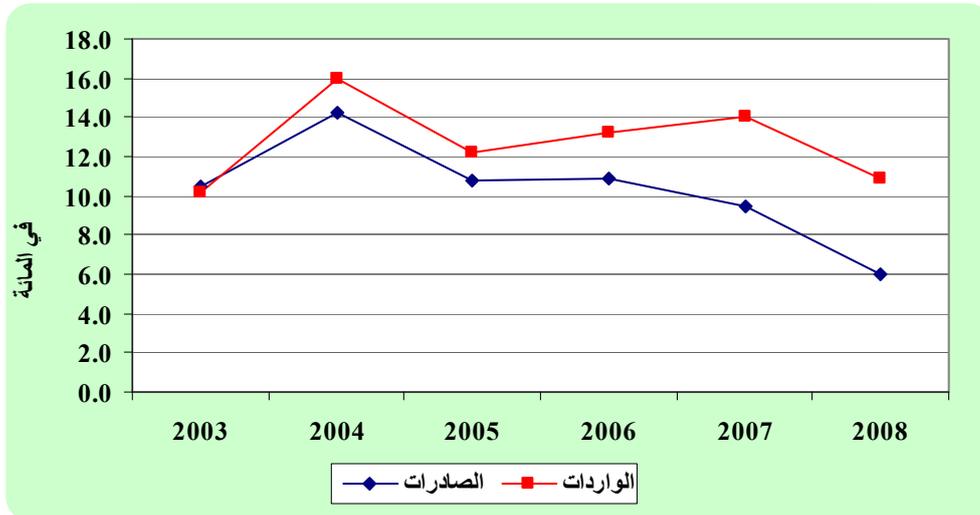
وفي الدول المتقدمة انخفض معدل نمو الصادرات من 6.1 في المائة في عام 2007 إلى 1.8 في المائة في عام 2008، كما انخفض معدل نمو وارداتها من 4.7 في المائة إلى 0.4 في المائة. وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فلقد انخفض معدل نمو وارداتها من 14.0 في المائة إلى 10.9 في المائة، كما تراجع معدل نمو صادراتها ليلبلغ 6.0 في المائة في عام 2008 مقارنة مع 9.5 في المائة في عام 2007، الملحق (4/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة  
2008-2003



المصدر : الملحق (5/1).

الشكل (4): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية  
2008-2003



المصدر : الملحق (5/1).

وفي إطار المجموعات الفرعية للدول المتقدمة، سجلت كل من الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والدول الآسيوية حديثة التصنيع معدلات نمو منخفضة في حجم تجارتها الخارجية من السلع والخدمات. فقد بلغ معدل النمو في الصادرات 6.2 في المائة و1.3 في المائة و1.9 في المائة و0.1 في المائة و0.6 في المائة على التوالي خلال عام 2008، مقارنة مع 8.4 في المائة و6 في المائة و8.4 في المائة و(-4.1) في المائة و9.5 في المائة على التوالي في عام 2007. كما تراجع معدل نمو الواردات حيث بلغ (-3.5) في المائة و1.4 في المائة و1.1 في المائة و(-0.6) في المائة و0.4 في المائة في عام 2008، مقارنة مع 2.2 في المائة و5.5 في المائة و1.5 في المائة و(-1.5) في المائة و8.7 في المائة على التوالي في عام 2007.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد كان نمو حجم التجارة السلعية أحسن حالا في كل من الدول النامية الآسيوية ودول وسط وشرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، حيث نما حجم الصادرات بمعدل 10.2 في المائة، وحجم الواردات بمعدل 10.9 في المائة بالنسبة للدول النامية الآسيوية، ونما حجم الصادرات بمعدل 7.6 في المائة، وحجم الواردات بمعدل 4.7 في المائة بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا. وفي الوقت نفسه، سجلت دول رابطة الدول المستقلة معدل نمو جيد في حجم تجارتها من السلع بلغ 15.6 في المائة في الواردات و1.5 في المائة في الصادرات. أما بالنسبة لمنطقتي أفريقيا ودول نصف الكرة الغربي، فقد حققتا معدلات نمو أقل بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى، حيث تراجع حجم الصادرات لكل من أفريقيا ودول نصف الكرة الغربي مسجلاً معدل نمو سالب (-1.0) في المائة و(-3.0) في المائة على التوالي في عام 2008. وفي المقابل، سجل حجم الواردات للمنطقتين معدل نمو موجب بلغ 11 في المائة و7.6 في المائة على التوالي.

وفيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد تدهورت معدلاتها بشكل كبير بالنسبة للدول المتقدمة، فبعد أن سجل 0.4 في المائة في عام 2007 أصبح (-2.0) في المائة في عام 2008، بينما حققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تحسناً في شروط التبادل التجاري من 1.2 في المائة في عام 2007 إلى 4.4 في المائة في عام 2008، ويعزى ذلك في جزء كبير إلى انخفاض أسعار استيراد السلع الغذائية.

وبالنسبة للمدفوعات، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من 389.6 مليار دولار في عام 2007 إلى 465.1 مليار دولار في عام 2008، وذلك في ظل الركود الاقتصادي التي بدأ يظهر في تلك الدول في الربع الأخير من عام 2008. وقد تأثر وضع الحساب الجاري للمجموعة أساساً بعجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة حيث بلغ 673.3 مليار دولار في عام 2008. وفي منطقة اليورو، تحول الفائض في الحساب الجاري من 20.4 مليار دولار في عام 2007 إلى عجز قدره 95.5 مليار دولار في عام 2008. وانخفض أيضاً الفائض في الحساب الجاري لليابان من 211 مليار دولار إلى 157.1 مليار دولار، الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة من 633.4 مليار دولار في عام 2007 إلى 714.4 مليار دولار في عام 2008، وقد جاء ذلك كمحصلة للزيادة في فائض الحساب الجاري للدول النامية الآسيوية من 406.5 مليار دولار في عام 2007 إلى 422.4 مليار دولار في عام 2008، كما ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات دول منطقة الشرق الأوسط من 254.1 مليار دولار في عام 2007 إلى 341.6 مليار دولار في عام 2008، وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في حصة الصادرات النفطية لتلك الدول.

وتشير التطورات سابقة الذكر إلى وجود اختلالات في الحساب الجاري لموازين المدفوعات والتي تتمثل في استمرار عجز الحساب الجاري في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، والذي بلغ حوالي 7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، ويقابل ذلك فوائض محققة في الحساب الجاري لغالبية المجموعات الدولية الأخرى رغم الأزمة المالية العالمية. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن انعكاسات الأزمة على الدول النامية خلال العام 2008 تركزت على الجوانب المالية، ومن المتوقع أن يظهر أثرها بشكل أكبر على الموازين الجارية لدول الفوائض خلال عام 2009.

### الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية

ارتفعت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، حيث بلغت 5179.8 مليار دولار في عام 2008 مقابل 4329.4 مليار دولار في عام 2007، أي بزيادة نسبتها 20 في المائة، مقابل نسبة زيادة بلغت 40 في المائة في عام 2007. ويعزى الانخفاض في مستوى الزيادة إلى أثر الأزمة على تلك الدول في ضوء تقلص التدفقات المالية والرأسمالية الأخرى، وبوجه خاص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات العاملين في الخارج

إلى الدول النامية. إلا أن الزيادة في الاحتياطيات الخارجية تبرز أيضاً استمرار الاتجاه التصاعدي الذي بدأ منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي. كما يلاحظ أن الارتفاع في الاحتياطيات كان عاماً بالنسبة لمجموعات الدول النامية، باستثناء رابطة الدول المستقلة التي انخفضت فيها الاحتياطيات الخارجية من 547.9 مليار دولار في عام 2007 إلى 514.8 مليار دولار في عام 2008، وقد حققت الدول النامية الآسيوية أعلى زيادة بنسبة 29 في المائة، تليها دول الشرق الأوسط بنسبة 23 في المائة، ثم إفريقيا بنسبة 18 في المائة، فـدول نصف الكرة الغربي بنسبة 11 في المائة، الملحق (7/1).

### الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى بنسبة 8.3 في المائة ليبلغ 4472.3 مليار دولار في نهاية عام 2008. وقد جاء هذا الارتفاع بالنسبة لدول المجموعة كمحصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي لدول وسط وشرق أوروبا بنسبة 16 في المائة، والدول النامية الآسيوية بنسبة 10 في المائة، ورابطة الدول المستقلة بنسبة 8 في المائة، ودول نصف الكرة الغربي بنسبة 5 في المائة، في حين انخفض إجمالي الدين العام الخارجي لدول الشرق الأوسط بنسبة 2 في المائة في العام 2008، الملحق (8/1).

وفيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، تستحوذ الدول النامية الآسيوية على حوالي 25.2 في المائة من الإجمالي، تليها دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 23 في المائة، ثم دول نصف الكرة الغربي بنسبة 20 في المائة. وبالنسبة لرابطة الدول المستقلة، فقد بلغت نسبة مديونيتها للإجمالي نحو 16 في المائة، بينما بلغت تلك النسبة 9.6 في المائة لدول الشرق الأوسط و6 في المائة لأفريقيا.

وفيما يتعلق بخدمة الدين بالنسبة للصادرات من السلع والخدمات، فقد بلغت 12.9 في المائة في عام 2008، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم صادرات الدول النامية، وليس بسبب انخفاض ديونها الخارجية. وقد ظلت تلك النسبة مرتفعة بصورة ملحوظة بالنسبة لرابطة الدول المستقلة حيث بلغت نسبة 33.9 في المائة، تلتها دول وسط وشرق أوروبا، بنسبة 26.1 في المائة في عام 2008، ثم دول نصف الكرة الغربي بنسبة 18.3 في المائة، فالدول النامية الآسيوية بنسبة 6.3 في المائة، ثم أفريقيا بنسبة 5.2 في المائة، ودول الشرق الأوسط بنسبة 4.3 في المائة.

### أسعار الصرف

كان للتوتر الذي لحق بالأسواق المالية في عام 2008 أثره على أسواق الصرف العالمية، حيث سحب بعض المستثمرين أموالهم في الاقتصاد الأمريكي وخاصة الاستثمارات اليابانية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية. كما أن تراجع الاستثمارات الأجنبية في السندات والأسهم الأمريكية والذي أحدثه انخفاض مستوى الثقة في

سيولة هذه الأصول، فضلاً عن ضعف احتمالات النمو في الولايات المتحدة وزيادة التوقعات بخفض أسعار الفائدة، كل ذلك ساهم في تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2008. ولقد انخفض سعر صرف الدولار مقابل الين بنسبة 14 في المائة في عام 2008 (على أساس متوسط الفترة)، كما انخفض سعر صرف الدولار أمام اليورو بنسبة 7.4 في المائة، في الوقت الذي ارتفع فيه سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة 7.5 في المائة في عام 2008، الملحق (9/1).

### أسواق الأسهم والسندات الدولية

تعد الأسواق المالية أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالأزمة المالية العالمية، فعلى إثر هبوط قيم الأسهم في وول ستريت في سبتمبر 2008 انخفض المؤشر العام للقيم بنسبة 7.1 في المائة في فرانكفورت، و6.8 في المائة في باريس، و5.4 في المائة في لندن، و7.5 في المائة في مدريد، و3.8 في المائة في طوكيو، و5.1 في المائة في شنغهاي، و6 في المائة في ساوباولو، واستمر هذا الاتجاه التنازلي خلال عام 2008، مما جعل البورصات العالمية تسجل انخفاضاً كبيراً في مؤشراتها خلال عام 2008. فقد انخفض مؤشر "داوجونز" من مستوى 13043 نقطة في بداية عام 2008 إلى 8775 نقطة في نهاية عام 2008، مسجلاً بذلك نسبة انخفاض بلغت 32 في المائة، وفي ألمانيا تراجع مؤشر "داكس" من 7950 نقطة في بداية عام 2008 إلى 4970 نقطة في نهاية عام 2008، وبنسبة بلغت 37.4 في المائة، وفي المملكة المتحدة انخفض مؤشر فوتس 100 "ليصل إلى 4435 نقطة في نهاية عام 2008 مقارنة مع 6400 نقطة في بداية العام، مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته 30.7، وفي اليابان تراجع مؤشر "نيكاي" من 14700 نقطة إلى 8860 وبنسبة بلغت 39.7 في المائة، وفي فرنسا انخفض مؤشر "كاك" من 5550 نقطة إلى 3217 نقطة في نهاية عام 2008 وبنسبة انخفاض بلغت 42 في المائة.

### التطورات في أسواق النفط العالمية

واصلت أسعار النفط العالمية ارتفاعها خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2008، حيث وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، وذلك بالرغم من ثبات حجم الطلب العالمي على النفط عند مستوى عام 2007، والذي بلغ 85.8 مليون ب/ي. وساهمت التوترات التي شهدتها بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، بالإضافة إلى المضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط في ارتفاع الأسعار، حيث وصل السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى أعلى مستوى له في يوليو 2008 حيث بلغ 131.2 دولار / برميل. وقد أدت زيادة الإنتاج في دول الأوبك في السنوات الماضية إلى زيادة الإنتاج العالمي من النفط الخام والمكثفات بنسبة 1.7 في المائة في عام 2008، أي بنحو 1.4 مليون ب/ي، ليصل إلى 86 مليون ب/ي، ولقد ساهم توفير تلك الإمدادات النفطية في تقليل التوترات الناجمة عن بعض العوامل الجيوسياسية.

## انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية<sup>(11)</sup>

في ظل انفتاح الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي، فإن التطورات الاقتصادية الدولية تؤثر بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية، وذلك من خلال التطورات التي تطرأ في النمو الاقتصادي العالمي والتغيرات في أسعار النفط ونمو حجم التجارة والتدفقات المالية، إضافة إلى تغيرات أسعار الصرف الرئيسية. إلا أنه بالرغم من انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي، فقد حققت الدول العربية معدلات نمو مرتفعة نسبياً في عام 2008 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، خاصة خلال النصف الأول من عام 2008.

لكن الاقتصادات العربية سجلت ارتفاعاً في معدل التضخم، بحيث ارتفع متوسط التغير السنوي للأسعار في الدول العربية إلى 10.2 في المائة خلال عام 2008 وذلك مقارنة مع 7.3 في المائة في عام 2007. ويرجع ذلك في المقام الأول لعوامل خارجية، يذكر منها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، التي ترتب عنها زيادة في الطلب المحلي من خلال الإنفاق الحكومي في مشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية والخدمات، وشكل ذلك ضغوطاً تضخمية على اقتصادات تلك الدول. وبالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فقد ساهمت أسعار النفط المتصاعدة خلال النصف الأول من العام 2008 في رفع مستوى التضخم فيها.

وقد انعكس خفض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية على أسعار الفائدة في الدول العربية المثبتة عملاتها بالدولار، حيث قامت أيضاً بخفض أسعار الفائدة خلال عام 2008، وذلك للاستمرار في الحفاظ على استقرار سعر صرف عملتها المربوطة قيمتها بالدولار.

واستمرت الدول العربية كمجموعة في تحقيق فائض في الميزان التجاري خلال عام 2008، والذي تجاوز الفائض المحقق في عام 2007، ويعزى ذلك إلى الزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات النفطية ونمو الصادرات العربية الإجمالية بنسبة أعلى من نمو الواردات. ولقد تصاعد إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية ليلعب نحو 504 مليار دولار في عام 2008، أي زيادة بلغت 6.1 في المائة. وبالرغم من ذلك انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة لواردها من 11.9 شهراً في عام 2007 إلى 9.6 شهراً في عام 2008، ويرجع ذلك لارتفاع قيمة الواردات بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الاحتياطيات الخارجية للدول العربية.

أما بالنسبة لإجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة، فقد ارتفع من نحو 153 مليار دولار في عام 2007 إلى 156.4 مليار دولار في عام 2008، كما أثر تردي أوضاع أسواق المال العالمية على أسواق المال العربية، التي شهدت انسحاب المستثمرين الأجانب من بعض الأسواق العربية، مما أدى إلى تراجع مؤشرات أسواق

(11) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل تفصيلي.

الأسهم العربية إلى أدنى مستوياتها. وبالإضافة، فإن عدداً من الشركات التي كانت ترغب في زيادة رأسمالها لم تتمكن من تغطية الاكتتاب على أسهمها المطروحة، بعدما كان يتم تغطية الاكتتاب عدة أضعاف على أي اكتتاب جديد في السوق.

كما أدى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين واليورو إلى انخفاض العديد من أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو، وبوجه خاص العملات المثبتة قيمتها أمام الدولار. وفي المقابل تحسنت قيمة عملات بعض الدول العربية الأخرى، وخاصة منها عملات دول المغرب العربي غير المثبتة قيمتها أمام الدولار.